E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1995/75
26 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٦ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئية: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها: دور المرأة في التنمية

إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية: المسائل المتعلقة بالجنسين في وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ -٦	٢
أولا -	التنمية التي تراعى فيها شواغل الجنسين: نهج جديد	٧ -١٠	٣
ثانيا -	أثر التنمية الاقتصادية على المرأة	١١-٢٢	٤
	ألف - نطاق ووسائل التحليل	١٢-١٤	٤
	باء - المسائل المتعلقة بالجنسين في مجال السياسات الاقتصادية	١٥-٢٢	٥
ثالثا -	الاستنتاجات: الاستراتيجية اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية	٢٣	٧

* E/1995/100.

95-18882 070795 100795

9518882

مقدمة

١ - ظلت التقارير المتعلقة بإشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية تقدم إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أساس مرة كل سنتين لعدد من السنين، ابتداء من دورتها الثانية والأربعين.

٢ - وأقرت الجمعية العامة في القرار ١٧٨/٤٢ بأن المرأة تسهم إسهاما كبيرا في مجمل الاقتصاد، ودعت، في جملة أمور، إلى تكثيف الجهود لتشجيع إدماج المرأة في عملية التنمية، وإشراكها في الخطط الإنمائية الوطنية، كعنصر فاعل ومستفيد على السواء. وحثت كذلك الحكومات على استعراض أثر السياسات والبرامج الإنمائية على المرأة. وشددت تقارير لاحقة على تنسيق أنشطة منظمات منظومة الأمم المتحدة في مجال دور المرأة في التنمية (A/44/290-E/1989/105)، وإشراك المرأة بصورة فعالة في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث (A/46/464) وكيفية معالجة المسائل المتعلقة بالجنسين في جدول أعمال القرن ٢١)[١] (A/48/393).

٣ - وحللت الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية[٢] التغييرات التي طرأت على دور المرأة في عملية التنمية في سياق إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وركزت، من بين مسائل أخرى، على ما للسياسات الإنمائية من أثر على المرأة. وتضمن ثاني استعراض وتقييم لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، قام، في سياق تحليل العوامل التي تؤثر على تنفيذ الاستراتيجيات، دراسة عن طائفة عريضة من سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة الدولية وأثرها على مركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - ووفقا لذلك، فإن هذا التقرير، وهو الرابع ضمن التقارير التي تقدم مرة كل سنتين بشأن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية، يركز على المشاكل المتعلقة بالجنسين لدى وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي معتمدا في ذلك على التقارير التي قدمت فعلا. ويعكس اختيار هذا الموضوع تزايد الإقرار في الدوائر الأكاديمية ولدى العاملين في مجال التنمية بالحاجة إلى اعتبار نوعية الجنس أحد المتغيرات لدى وضع السياسات الاقتصادية لو أريد لتنفيذها أن يفضي الى نتيجة تكون فعالة ومستصوبة اجتماعيا على السواء.

٥ - وكثيرا ما قامت اجتماعات أفرقة الخبراء التي تعقدها شعبة النهوض بالمرأة، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومختلف المنظمات الإنمائية الدولية بوضع

تشديد على الحاجة إلى إدراج المسائل المتعلقة بالجنسين في السياسات الاقتصادية إدراجا واضحا، لاسيما السياسات المتعلقة بالتكيف الهيكلي[٣]. ولذلك فإن من المفيد تحديد مجالات سياسات الاقتصاد الكلي التي تظهر مدى صلة نوع الجنس بالمعايير الاقتصادية للتخطيط الإنمائي.

٦ - إن العمل جار على إعداد التحليل الذي يقوم على هذا التقرير، لكنه لم ينجز بعد. وبناء على ذلك، فإن هذا التقرير مؤقت وقد أعد لكي يعرض على المجلس النهج المتبع في معالجة الموضوع، لكي ينظر فيه. وسوف يقدم تقرير كامل إلى الجمعية العامة لاحقا.

أولا - التنمية التي تراعى فيها شواغل الجنسين: نهج جديد

٧ - أسفر النظر في معنى التنمية والسياسات الإنمائية والعوامل المقررة لهما عن سلسلة متوالية من النهج على مدى العقود الثلاثة الماضية. وفي وقت مبكر أدى انشغال العاملين في حقل التنمية بالنمو الاقتصادي إلى وضع استراتيجيات خاصة بالاحتياجات الأساسية وأخرى تقوم على الاعتماد الجماعي على الذات. ومن ثم جاء عقد التكيف الهيكلي الذي أدت الدروس المستخلصة منه إلى تعريف جديد للتنمية يشدد على زيادة الخيارات والفرص المتاحة للناس، واعتبرت فيه التنمية عملية تقوم على المشاركة وتنصب على الناس وشاملة لكل الأبعاد، وأسفر هذا العقد عن نظرية جديدة في مجال التنمية تجمع بين الكفاءة والإنصاف وتتيح الإطار اللازم لتحليل المصادر المحلية للنمو. إلا أن النموذج السائد كان في معظم الأحيان يغفل مسألة حضور المرأة الهيكلي في عملية الإنتاج الاقتصادي.

٨ - وقرب أواخر عقد الثمانينات، أصبحت مسائل دور المرأة في التنمية، التي لم تكن تحظى سابقا إلا بقدر ضئيل من الأهمية، تحتل مركز الصدارة في جدول أعمال التنمية وفي تحليل متغيرات نتائج السياسات الاقتصادية. وأن المحاولة السابقة المتمثلة في "إضافة مسألة المرأة كفكرة لاحقة"[٤] إلى نموذج التنمية الموجود سابقا أفضت إلى الإدراك بأن نجاح التنمية في حد ذاته يتوقف إلى حد بعيد على مشاركة المرأة في التنمية مشاركة تامة. وأظهرت دراسات عديدة أن جهود التنمية مآلها الفشل ما لم تعالج الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، لأنه لا يمكن حل المشاكل الملحة الناجمة عن الفقر، وارتفاع معدلات الخصوبة، وعدم كفاية الرعاية الصحية، وتفشي الأمية، إلا بمعالجة أوضاع المرأة أولا. ويعد إحجام بعض البلدان عن القيام بإصلاحات اقتصادية والنتائج المخيبة للآمال التي تم إحرازها في بلدان أخرى، في جملة أمور، إلى عدم مراعاة البعد الخاص بمسائل الجنسين في عملية التكيف الاقتصادي.

٩ - وبنهاية عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث نشأ إدراك جديد يتمثل في ضرورة إيلاء اهتمام واضح بدور المرأة لدى التخطيط للتنمية وتعرض النموذج الأول لـ "إدماج" المرأة في عملية التنمية لقدر كبير من الانتقاد، لاسيما من زاوية محدودية مراعاته للمصلحة الاستراتيجية للمرأة[٥]. ونتيجة لذلك، تطور النهج المتمثل في دور المرأة في التنمية ليصبح نهج "المرأة والتنمية" الذي "لا يقتصر على [السعي إلى] إدماج المرأة في عملية التنمية، وإنما يتجاوز ذلك [إلى] البحث في إمكانية جعل مبادرات التنمية ترمي إلى تغيير

العلاقات غير القائمة على المساواة الإجتماعية/بين الجنسين وتمكين المرأة من الاضطلاع بدورها في هذه العملية"[٦]. ويرمي هذا النهج إلى إصلاح الحالة المتمثلة في التجاهل التام لدور المرأة في النظرية الاقتصادية ووضع السياسات، وذلك من خلال التشديد على البعد المتعلق بالجنسين في سياسات الاقتصاد الجزئي والكلي وضرورة إدماج هذا البعد بوصفه أحد المتغيرات لدى وضع السياسات الاقتصادية والتخطيط الإنمائي.

١٠ - وبالرغم من أن جانب الجنسين في وضع السياسة الاقتصادية صار معترفا به في أوساط الوكالات الإنمائيـــة الدولية والدوائر الأكاديمية، إلا أنه لا يستخدم كأداة لدى صياغة الخطط ووضع السياسات، كما لا يوجد "حوار مستدام بين المخططين والعاملين في مجال البحوث ممن يمكن أن يساعدوهم على إجراء تحليل قائم على اعتبارات الجنسين"[٧]. وبغية ردم هذه الهوة، من الضروري الجمع بين أدوات التحليل الاقتصادي والحقائق المتعلقة بدور المرأة بطريقة تفضي إلى إدراج البعد المتعلق بالمرأة في عملية صياغة السياسات وتحليلها. ولتحقيق ذلك، لا بد من إيجاد مجموعة من الحجج الاقتصادية التي تشدد على صلة دور المرأة بالنتائج التي تتمخض عنها السياسات الاقتصادية.

ثانيا - أثر التنمية الاقتصادية على المرأة

١١ - الغاية من هذا التقرير هي تحديد المجالات التي تبين مدى صلة مسألة الجنسين بمعايير وضع السياسات الاقتصادية، وذلك باستخدام أدوات التحليل التي تتيحها النظرية الاقتصادية وتقنيات القياس الاقتصادي لقياس التراجع العادي للقيمة الصغرى لمجموع المربعات. وسوف يناقش التقرير وضع نماذج للاقتصادين الجزئي والكلي على أساس عامل الجنسين والآثار المترتبة على ذلك من جراء السياسات المالية والنقدية والاستراتيجيات الإنمائية. وسوف يستخدم نموذج للتراجع لتحديد الآثار ذات الصلة بالجنسين التي تترتب على النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية، لاسيما استراتيجيات الانفتاح على الخارج.

ألف - نطاق ووسائل التحليل

١٢ - عكس تنوع الأداء الاقتصادي في مختلف المناطق في أواخر عقد الثمانينات وأوائل عقد التسعينات اختلاف تجارب السياسات الاقتصادية التي انتهجتها البلدان استجابة لأوجه التفاوت الداخلية والخارجية وللضغوط الناتجة عن النزعة العالمية. فلقد تمكنت اقتصادات شرق وجنوب - شرقي آسيا من تحقيق معدلات عالية بدرجة استثنائية من حيث الناتج ومتوسط نصيب الفرد من الدخل؛ ولم تستأنف بلدان أمريكا اللاتينية النمو إلا بمعدل متواضع بعد الانهيار الهائل الذي حدث في أوائل عقد الثمانينات؛ وشهدت اقتصادات أفريقيا، لاسيما المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تغييرا ضئيلا في الاتجاه المتمثل في انخفاض متوسط نصيب الفرد على امتداد عقد من الزمن. وتبين أن الانتقال إلى اقتصاد السوق باهظ التكاليف من حيث انخفاض الناتج والدخل الحقيقي، وارتفاع حاد من عدم المساواة، وتدهور مستويات

المعيشة وتعميق حالات التفاوت بين الجنسين. ويبدو أن توزيع الدخل ازداد سوءا في معظم بلدان العالم النامي، باستثناء اقتصادات البلدان التي تركز على الصادرات في شرق وجنوب شرقي آسيا.

١٣ - وبصفة عامة يوجد اتفاق في أوساط الاقتصاديين التقليديين مؤداه أن التوجه الخارجي للتنمية الاقتصادية هو أهم عامل وراء تحقيق تنمية اقتصادية سريعة وخفض مستوى التفاوت في الجيلين الأول والثاني من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع. وحددت السياسات التي ترمي إلى تحرير التجارة، وإزالة التشوهات من أسواق عناصر الانتاج وتحسين الإدارة، إزاء تدخل الحكومات في التجارة والاقتصاد بصورة تؤدي إلى تشويههما، بوصفها تسهم إلى أقصى حد في النمو وتخفيف حدة الفقر. وسوف يتناول هذا الجزء من التقرير الكامل بالدراسة مسألة ما إذا كانت توجد أيضا علاقة بين النمو الاقتصادي، لاسيما النمو القائم على زيادة الصادرات، وتحسين وضع المرأة الاقتصادي.

١٤ - للإجابة على هذا السؤال، سيعرض هذا التقرير النتائج المستخلصة من دراسة، قيد الإعداد، تتناول العلاقة بين النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات ومشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. وهو ينظر أيضا ما لتعليم المرأة من أثر على مشاركتها في الحياة الاقتصادية، وأثر السياسات الحكومية على تحقيق المساواة للمرأة. وتستخدم الدراسة البيانات الشاملة لعدة أقطار والمصنفة حسب العوامل غير الاقتصادية، للفترة ١٩٧٠-١٩٩٢. ومن المتوقع أن تظهر هذه البيانات أن المرأة تستفيد فعلا من النمو الاقتصادي، وأنها في بعض المناطق، تستفيد منها أكثر من الرجل، وأنه يمكن أيضا اعتبار تحرير الأسواق والاقتصاد من العوامل ذات الأهمية الحاسمة في إدماج المرأة في التنمية وفي تحسين الكفاءة في مجال الاقتصاد.

باء - المسائل المتعلقة بالجنسين في مجال السياسات الاقتصادية

١٥ - سوف يتناول هذا الجزء من التقرير الكامل بالدراسة، مفاهيم ونماذج النظرية الاقتصادية المستخدمة في إسداء المشورة السياسية، وذلك من منظور يتعلق بالجنسين معا وذلك لأن نظرية الاقتصاد الجزئي التي يهيمن عليها النموذج التهميشي ومنظور التوازن لا تشير إلا عرضيا إلى المواضيع الاقتصادية التي تهم المرأة بصفة خاصة. بل إن الانتباه الذي يولى لمثل هذه المسائل على المستوى الكلي يقل حتى عن هذا المستوى؛ إذ أن أوجه الاختلاف القائمة على الجنس لا تلقى أي تفسير اقتصادي كلي حينما ترد في بيانات الاقتصاد الكلي. فالنماذج المستخدمة في مناقشة أسس اقتصاد الأسرة المعيشية والمسائل ذات الصلة بالجنسين التي تقوم على افتراضات غالبا ما تضمن انحيازا للذكور. كما أن المشورة السياسية التي تقوم على هذه النماذج تصاغ بطريقة تتجنب الخوض في مسائل الجنسين، ولكنها غالبا ما تفضي إلى نتائج ذات صلة محددة بالجنسين تغيب عن أذهان واضعي تلك السياسات الاقتصادية بسبب افتقارهم إلى الأدوات المنهجية والاحصائية اللازمة لمعالجتها. وبالتالي فإن المسائل المتعلقة بالجنسين في مجالي النظرية الاقتصادية وتقرير السياسات تعتبر في الوقت الحاضر "مخفية بفعل اليد الخفية"[٨].

١٦ - ويؤدي عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق وبالمشاركة فيها إلى إخفاق هذه الأسواق في توزيع الموارد بكفاءة. وتتسم أسواق عناصر الإنتاج بأهمية خاصة، لأن عدم كفاءتها من شأنه أن يؤدي إلى منع النمو و/أو زيادة سوء توزيع الدخل. ويسفر التمييز ضد المرأة في هذه الأسواق عن توزيع الموارد على نحو غير مثالي يستتبع تكاليف طويلة الأجل في مجال الفرص الاجتماعية، مما يقوم دليلا تحتج به الصناعة الناشئة فيما يتعلق بتقديم الإعانات المالية لنظم الائتمان الابتكارية، والصناعة في هذه الحالة هي عبارة عن خدمات مالية توفر القروض للمنتجين وأرباب المشاريع ذوي الدخل المنخفض. وإن ما تتميز به القوى العاملة النسوية من عدم القدرة النسبية على الحركة استجابة لإيماءات السوق يعوق الكفاءة في مجال توزيع اليد العاملة في سوق العمل، ويؤدي إلى تكاليف في مجال الفرص الاجتماعية من جراء فقدان هذه الكفاءة وإساءة توزيع الموارد نتيجة عن "احتجاز" القوة العاملة النسوية في مجال العمل غير السوقي. إلا أن هناك من جهة أخرى سمات إيجابية لعمل المرأة غير التجاري، يمكن تصورها في شكل إنتاج لسلعة عامة وبالتالي تشكل هذه السمات حجة لمراعة هذه السمات لدى تقرير السياسات العامة.

١٧ - إن النظرية الاقتصادية لا تبت في الكثير من أمور الأسرة المعيشية. ففي التحليل الكلي، ينظر إلى الأسرة المعيشية من حيث مدخلات عوامل الإنتاج التي توفرها ومن حيث الاستهلاك، في حين يهتم علم الاقتصاد الجزئي في الأساس بدورها الاستهلاكي. وإن مقومات نظرية الاقتصاد الجزئي مثل "الميزة النسبية"، و "الانتفاع الأقصى"، و "وظائف التفضيل". تطبق على الأسرة المعيشية أولا بقدر ما تطبق على العامل الاقتصادي الفردي. إذ أن الأسرة المعيشية تعامل كوحدة تحقق أقصى قدر من مهام وظيفة الانتفاع المشترك لأفرادها. وبالرغم من أوجه القصور التي ينطوي عليها تحليل مجمل إنتاج أفراد الأسرة كوظيفة نفعية مشتركة، فإن نموذج الاقتصاد الجزئي للأسرة المعيشية يقول إن هذه الأسرة تتصرف وكأنها كيان واحد، يحقق الحد الأقصى من الانتفاع المشترك والرفاهية المشتركة. وإن عدم مراعاة أي من الجنسين في هذه الحال يبدو غير منطقي ومن باب الإحسان. فنموذج بيكير لتحديد دور كل من الجنسين، وهو نموذج يقوم على إتاحة حرية الاختيار للفرد وعلى "الميزة النسبية"، يصور المرأة بطريقة نمطية للغاية[٩].

١٨ - وقد يترك كل من النمو الاقتصادي، والتضخم والسياسات النقدية والمالية أثرا مختلفا على المرأة. بيد أن علم الاقتصاد يسقط المسائل المتعلقة بالمرأة تماما لدى البحث في مسألة المجاميع. فهو يستبعد من الحسابات الوطنية ما تقوم به المرأة من عمل في مجالي التكاثر وصيانة الموارد البشرية، وبذلك تفقد الصلة بين الاقتصاد المأجور والاقتصاد غير المأجور مما يؤدي إلى نتائج عملية لها شأنها. فلدى وضع سياسات الاقتصاد الكلي، يضيع البعد المتعلق بالمرأة في خضم التغييرات المتعلقة بإيماءات الأسواق وإعادة توزيع الموارد.

١٩ - وتحبذ الأسواق المالية المهضومة والتقشف الائتماني كثافة رأس المال ولربما تعمل على إدامة التمييز، مما يضطر المؤسسات التجارية الصغيرة، بما في ذلك معظم الأعمال التجارية التي تملكها المرأة، إلى التماس الائتمانات في السوق غير الرسمي حيث تلزم بدفع أسعار فائدة تزيد عدة مرات على أسعار الفائدة في القطاع المالي الرسمي. وإلى الحد الذي يؤدي فيه الهضم المالي إلى الحد من نمو الصناعة

الخفيفة، فإنه يضير بمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. وأما الائتمان المنظم فهو يلحق الضرر بالمرأة على نحو غير مباشر بإعاقة توزيع الموارد بكفاءة والحد من النمو الاقتصادي.

٢٠ - ولقد تبين أن سياسات تحرير التجارة والانفتاح الخارجي ودعم سياسات الاقتصاد الكلي التي تنطوي على معالجة أسعار الصرف والمحافظة على التنافس الدولي من الأمور التي تعود بالفائدة على المرأة من حيث تحسين وضعها الاقتصادي وقدرتها على المساومة داخل الأسرة. ومن جهة أخرى، فإن فقدان التنافس، وزيادة أسعار الصرف الحقيقية يؤثران على المرأة أكثر من الرجل، لأن أرباب العمل لايزالون يتمتعون بحرية التمييز ضد المرأة.

٢١ - وسوف يتناول التقرير الكامل مسألة تنظيم المشاريع بالاستفادة من المعلومات التي ترد في التقارير الوطنية عن مدى وطبيعة أنشطة تنظيم المشاريع التي تضطلع بها المرأة، ومدى إمكانية وصولها إلى الأسواق والحصول على الموارد. وسيتم ربط مناقشة سياسات الاقتصادين الجزئي والكلي بمسألة تنظيم المشاريع بتسليط الضوء على الأثر الذي تتركه هذه السياسات على منظمات المشاريع والمنتجات.

٢٢ - ولربما تكون الجداول الضريبية الشخصية التي تزيد تصاعديا، وحرية الاختيار بين الدخل المشترك والدخل الفردي كوحدة ضريبية، والحد من الاعتماد على الضريبة التي تقل تنازليا من الأمور التي تفيد المرأة وتتيح لها حوافز على طلب العمل المأجور. ومن المستحسن أيضا تقديم حسومات ضريبية على نفقات معينة مثل رعاية الطفولة بغية التشجيع على زيادة الإقبال عليها. ويؤدي فرض العقوبات الضريبية على الصادرات والقطاع الزراعي إلى تدهور الحالة الاقتصادية للمرأة.

ثالثا - الاستنتاجات: الاستراتيجيات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية

٢٣ - لقد تبين أن وضع استراتيجية للنمو على أساس مستويات فعالة ومرتفعة من الحماية وإلى كثافة رأس المال يضر بتحقيق المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة في التنمية، وبتحقيق النمو والتنمية بصورة مستدامة. غير أن الجهود المبذولة لإزالة التشوهات من خلال سياسات التكييف الهيكلي أدت في حالات كثيرة إلى زيادة عدم المساواة بين الجنسين. فإذا ما أريد أن تكون للإصلاحات الاقتصادية نتائج فعالة ومستدامة بتكلفة اجتماعية دنيا، فينبغي إدماج البعد المتعلق بالجنسين في صلب سياسات الاقتصاد الكلي. ويقتضي هذا الأمور جعل مسألة الجنسين من صميم الإطار الذي يقوم عليه التحليل الاقتصادي وتقرير السياسات.

الحواشي

(١) Report of the United Nations Conference on Environment and Development، **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع** E.93.18 **و** Corrigenda**)، القرار الأول، المرفق الثاني.**

(٢) **منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع** E.95.IV.1.

(٣) **على سبيل المثال** "Engendering adjustment for the 1990s"، **تقرير فريق خبراء الكمنولث المعني بالمرأة والتكييف الهيكلي، ١٩٨٩، ص ٨ من الأصل؛** "Women's economic potential to overcome poverty" **تقرير مؤتمر المائدة المستديرة الدولي، الذي عقد في بون/كونغزوينتر، ٢٧ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. تقرير أولي عن الاستنتاجات والتوصيات، ص ٧ من الأصل.**

(٤) Diane Elsom, "Gender issues in development strategies"، **الحلقة الدراسية المعنية بإشراك المرأة في التنمية، فيينا ٩ - ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.**

(٥) **نموذج من مرحلتين بعنوان "التخطيط الذي تراعى فيه مسائل الجنسين" وضعه موسر، يميز، من وجهة النظر السياسية والتنفيذية على السواء، بين المصالح العملية أو الحالية للمرأة (أوجه القصور الحالية في أوضاع المرأة المعيشية وذات الصلة بالعمل، على سبيل المثال) والاحتياجات الاستراتيجية التي تستهدف علاقات أكثر تساويا بين الجنسين، إما من خلال خفض مستوى الظلم الاقتصادي للمرأة أو من تغيير تقسيم العمل على الجنسين بحيث لا يحد من قدرة المرأة على الكسب. انظر:** Caroline Moser, Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training (London, Rutledge, 1993).

(٦) Rosi Braidotti, and Others Women, the Environment and Sustainable Development: Towards a Theoretical Synthesis, (Burbank, Zed Books, 1993, p. 82).

(٧) Susan Bullock, Women and Work (Burbank, Zed Books, 1994, p. 30).

(٨) S. Feiner, and B. Roberts "Hidden by the invisible hand: neoclassical economic theory and textbook treatment of race and gender", Gender and Society, vol.IV, No. 2 (June 1990), pp. 159-181.

(٩) Gary Becker, Treaties in the Family (cambridge, Harvard University Press, 1981).